للتوصل الى تسوية في الشرق الاوسط؛ وبالتالي، الى فك العزلة السياسية التي تحكم الخناق عليها.

○ تمكين رابين من مواصلة سياسته للقضاء على الانتفاضة، من خلال الدمج بين سياسة «اليد القوية»، والمبادرات السياسية. وهذا يحول دون تمكين الليكود من فرض الهدوء بوسائل متطرفة وخطيرة.

○ الضائقة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد، والمساهمة في اصلاح المسار الاقتصادي، في ضوء حقيقة ان حزب العمل سوف يتولى المسؤولية في وزارة المالية، وبالأخص في مجالات الزراعة والصناعة وتقليص معدلات البطالة.

○ الحفاظ على وحدة الشعب اليهودي، في ضوء الخطر الكامن في احداث شرخ بين صفوفه، جرّاء مطالبة الاحزاب الدينية الاصولية بتعديل قانون العودة.

○ والسبب الاخير انتخابي، حيث ان المشاركة في الحكومة سوف تتيح الفرصة لاحتمال التوصل الى اتفاق بشأن احداث تغيير في النظام الانتخابي ونظام الحكم. وبذلك، نحول، مستقبلاً، دون الابتزاز السياسي الذي تمارسه، حتى الآن، الاحزاب الصغيرة، والدينية منها على وجه التحديد» (**هآرتس ومعاريف**، ٢٢/١٢/١٩٨٨).

وبعد انتهاء المناقشة، طرح بيرس اسماء وزراء حزب العمل الاحد عشر في الحكومة، وتضمّنت القائمة التي اعدّها بيرس وبعض مساعديه، وزيرين جديدين فقط، هما ابراهام كاتس ـ عوز وعوزي برعام. كذلك، خلت القائمة من أي تمثيل للنساء. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاستياء الذي أظهره رابين من التشكيلة، حيث غادر القاعة قبل التصويت، في تظاهرة احتجاجية، الاّ ان المركز صادق، في النهاية، على القائمة المقترحة، التي تشكلت على الوجه التالي: شمعون بيرس، اسحق رابين، اسحق نافون، عيزر وايزمان، جاد يعقوبي، حاييم بار ـ ليف، مردخاي غور، يعقوب تسور، موشي شاحل (قدامى) وابراهام كاتس ـ عوز وعوزي برعام (جديدان). وهكذا يكون قد خرج من التشكيلة الوزارية الجديدة كل من الوزيرين اريه نحمكين وشوشانا اربيلي الموزلينو، وكلاهما محسوب على جناح رابين في الحزب (**يديعوت احرونوت**، ٢٢/١٢/١٩٨٨).

الاتفاق، تنظيمياً وسياسياً

يتضمّن الاتفاق الذي قامت على أساسه الحكومة وثيقتين ومذكرة تفاهم سرية بين شامير وبيرس، في ضوء الخلافات وسوء التفاهم الذي ساد العلاقات بينهما خلال ولاية الحكومة السابقة. الوثيقة الاولى تتناول الجوانب التنظيمية في الاتفاق، التي تحدد العلاقات وموازين القوى بين الحزبين الكبيرين وأساليب ونظم العمل المشتركة في اطار الحكومة والكنيست، اضافة الى فصل ثالث يتضمّن العديد من المبادىء والاحكام العامة. أما الوثيقة الثانية، فتتعلق بالخطوط الأساسية لسياسة الحكومة في السنوات الاربع المقبلة. وهناك ملحق مرفق بهذه الوثيقة يتألف من ست فقرات، تتناول سياسة الحكومة الاستيطانية ومشاريعها الاستيطانية للسنة الاولى من عمر الحكومة وللسنوات الثلاث التالية؛ اضافة الى كيفية تطوير ما هو قائم من المستوطنات (**عل همشمار**، ٢٣/١٢/١٩٨٨ و**هآرتس**، ٢١/١٢/١٩٨٨).

وفي ما يلي بنود مختارة، وفقاً لأهميتها، من نصوص الاتفاق الائتلافي، في جانبيه، التنظيمي والسياسي (**المصدر نفسه**).

١ ـ في الجانب التنظيمي؛ الحكومة

١ ـ يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية (في ما يلي: الحكومة) تشترك فيها كتلتا الليكود والمعراخ، وكتل اخرى تختار الانضمام الى الائتلاف طبقاً لهذا الاتفاق.

٢ ـ يتمّ تشكيل الحكومة وفق المبادىء التالية: المساواة في عدد الوزارات والوزراء بين الليكود والمعراخ.

٣ ـ تعمل الحكومة ووزراؤها وفق الخطوط الاساسية المرفقة بهذا الاتفاق، والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منه، وطبقاً لقرارات الحكومة.

٤ ـ يتولّى رئاسة الحكومة السيد اسحق شامير، بينما يكون السيد شمعون بيرس قائماً بأعمال رئيس الحكومة.